العرب
الجمعة 2021/10/22
السنة 44 العدد 12217

استطلاعات الرأي تبعث برسائل مختلفة إلى بايدن ورئيسي

الإيرانيون يؤيدون اقتصاد المقاومة في مواجهة العقوبات الأميركية

كشف استطلاع حديث للرأي معطيات جديدة عن الإيرانيين وتعاطيهم مع الملف النووي والمفاوضات غير المباشرة التي تخوضها بلادهم مع واشنطن لإحياء اتفاق العام 2015، حيث يفضل أغلبهم تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصاديا في مواجهة العقوبات الأميركية، معتبرين أن حكومة الرئيس السابق حسن روحاني أضرت باقتصاد البلاد أكثر. وفي مقابل ذلك يدعم أغلب المشاركين في الاستطلاع اتباع الرئيس إبراهيم رئيسي نهجا مشدّدا في التفاوض مع واشنطن، بهدف العودة إلى الاتفاق النووي ووفاء البلدين بوعودهما وهو ما سيحسّن الأوضاع الاقتصادية في طهران على حد قولهم.

نفس الشعار.. الآن برعاية رئيسي

جيمس دورسي
باحث في السياسات الدولية

واشنطن – "إنه الاقتصاد يا غبيّ".. هذه هي رسالة استطلاع حديث للرأي العام الإيراني، ومع ذلك يختلف جوهر الرسالة بالنسبة إلى الرئيس الإيراني المتشدد المنتخب حديثا إبراهيم رئيسي وإدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، حيث يشدد رئيسي موقفه التفاوضي وتواجه الولايات المتحدة طرقا بديلة لكبح البرنامج الإيراني النووي في حالة فشل الأطراف في الاتفاق على شروط إحياء الاتفاقية الدولية المبرمة في 2015.

وكان الإيرانيون الذين شملهم الاستطلاع الشهر الماضي الذي أجرته إيران بول، وهي شركة استشارات وأبحاث سوقية تقدم خدمات كاملة ومستقلة مقرها تورنتو، ومركز الدراسات الدولية والأمنية بجامعة ميريلاند، يخبرون رئيسي بأنهم يتطلعون إليه للتخفيف من مشاكل إيران الاقتصادية وغيرها من المشاكل وأن لديهم أملا ضئيلا في أن تحدث اتفاقية نووية الفرق نظرا لانعدام الثقة في امتثال الولايات المتحدة وأوروبا لأي اتفاق يتم التوصل إليه.

> الإيرانيون يخبرون واشنطن بأن جهودها قد أتت بنتائج عكسية، ويدعمون موقفا تفاوضيا أكثر صرامة من قبل حكومة رئيسي

ويبدو أن الإيرانيين الذين شملهم الاستطلاع يؤيدون شكلا من أشكال فكرة المرشد الأعلى علي خامنئي عن "اقتصاد المقاومة" كوسيلة لتخفيف تأثير العقوبات الأميركية التي فرضها الرئيس السابق دونالد ترامب بعد انسحابه من الاتفاقية النووية في 2018.

وقال حوالي 65 في المئة من المستجوبين إنهم يفضلون الاقتصاد القائم على الاكتفاء الذاتي، بينما توقع 54.2 في المئة أن يتحسن الاقتصاد على الأقل إلى حد ما في السنوات الثلاث المقبلة. وأعرب عدد كبير عن ثقته في أن رئيسي سيقلل بشكل كبير من معدلات التضخم والبطالة، ويزيد تجارة إيران مع الدول الأخرى، ويسيطر على الوباء ويقضي على الفساد.

وفي نفس الوقت، أشار 63 في المئة إلى أن الوضع الاقتصادي لإيران سيكون هو نفسه، إن لم يكن أفضل، إذا لم تكن هناك عودة إلى الاتفاقية واستمرت الحكومة في السعي وراء برنامج نووي مدني.

ويبدو أن هذا يتعارض مع 80 في المئة ممن قالوا إن الوضع الاقتصادي الإيراني سيتحسن إذا عادت طهران وواشنطن إلى الاتفاق ووفى كلاهما بالتزاماته بموجب الاتفاق. وقد يكون الاختلاف ناتجا عن حقيقة أن الاستطلاع أشار إلى أن ثقة الإيرانيين (64.7 في المئة) قليلة في الولايات المتحدة في أن تفي بالتزاماتها على الرغم من أنهم توقعوا عودة إدارة بايدن إلى الصفقة (57.9 في المئة).

ونتيجة لذلك، قال 73.1 في المئة ممن شملهم الاستطلاع إن إيران يجب ألا تقدم تنازلات بالنظر إلى أن القوى العالمية لن تفي بالتزاماتها في المقابل.

وفي نفس الوقت، اتهم 63 في المئة الإدارة المحلية بالتسبب في حالة الاقتصاد المضطربة أكثر من العقوبات الأميركية. ويعتقد 34.4 في المئة فقط أن العقوبات كانت السبب الرئيسي لصعوباتهم الاقتصادية. كما وجّه 60.5 في المئة ممن شملهم الاستطلاع أصابع الاتهام إلى الحكومة بدلا من القوى الخارجية، حيث ألقوا باللوم على سوء الإدارة والسياسات السيئة في نقص المياه في إيران.

وأشار الاستطلاع إلى أنه من خلال التأكيد على سوء الإدارة المحلية، فإن الإيرانيين سيحاكمون رئيسي على نجاحه أو فشله في مواجهة تأثير العقوبات المنهك على الرغم من أن 77.5 في المئة ممن شملهم الاستطلاع قالوا إن العقوبات كان لها تأثير سلبي أو سلبي إلى حد ما على الاقتصاد.

وبذلك، كان الإيرانيون يحمّلون الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني ضمنيا مسؤولية سوء الإدارة بالنظر إلى أن رئيسي تولى منصبه في أغسطس.

وانخفض تفضيل روحاني إلى 4.6 في المئة في أحدث استطلاع بعد أن كانت 61.2 في المئة بين الإيرانيين الذين شملهم الاستطلاع في 2015. وارتفعت مساندة رئيسي من 38.3 في المئة في 2014 إلى 77 في المئة في الشهر الماضي.

وتجري إيران بول ومركز الدراسات عمليات مسح سنوية منذ 2014. وربما يكون رئيسي راضيا عن النتائج، ولكن الاستطلاع أشار ضمنيا إلى أنه لا يتمتع بالكثير من الوقت لتحقيق النتائج قبل أن يبدأ دعمه العام الكبير في التلاشي.

ومن بين الذين شملهم الاستطلاع، توقع 66.7 في المئة أن يحسّن رئيسي مكانة إيران الدولية، وقال 55.7 في المئة إنه سيكون في وضع أفضل للتفاوض مع القوى العالمية، وتوقع 45.2 في المئة أنه سيعزز أمن إيران.

وربما ثبتت هذه التوقعات إلى حد ما في أذهان الجمهور خلال الشهر الماضي عند قبول طلب إيران الانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون التي تضم الصين وروسيا والهند وباكستان والعديد من دول آسيا الوسطى. ويبدو أن نتائج الاستطلاع تشير إلى أن الإيرانيين العاديين كانوا يصوغون رسالتهم إلى الولايات المتحدة بشكل مختلف عن تقييم العلماء والمحللين البارزين. وقد يكون الاختلاف يتعلق بالتوقيت في المقام الأول ولكن له آثار على صنع السياسة في واشنطن.

ودون الإشارة إلى الاستطلاع، قال الخبير الاقتصادي والمستشار الاستراتيجي المقيم في فيينا بيجان خاجهبور هذا الأسبوع، على ما يبدو خلافا له، إن "سوء الإدارة ووباء كوفيد – 19 ساهما في الأداء الاقتصادي الإيراني الضعيف في السنوات الأخيرة، ولكن ستبقى العقوبات الأميركية... العامل الرئيسي في تحديد آفاق إيران المستقبلية".

وأضاف أن "ارتفاع التضخم وهروب رأس المال وتآكل قدرة الأسر الشرائية المعيشية إلى جانب سوء إدارة الموارد وتدهور البنية التحتية يمكن أن تثير المزيد من الاحتجاجات وتزيد من تقويض الشرعية المتعثرة بالفعل في نظر الجمهور".

ولا شك أن هيئة المحلفين يدركون كيف يستجيب الإيرانيون إذا فشل السيد رئيسي في الارتقاء إلى مستوى توقعاتهم.

وإذا كان للماضي أي دلالة، فقد نزل الإيرانيون مرارا وتكرارا إلى الشوارع غير مبالين بالخطر في الكثير من الأحيان لجعل استيائهم من الأداء الحكومي واضحا كما فعلوا مع انخفاض نسبة المشاركة في انتخابات هذا العام التي أوصلت رئيسي إلى السلطة.

وقد انعكس خطر تجدد الاحتجاجات في حقيقة أن الردود على مختلف الأسئلة المتعلقة بالنظام الانتخابي، والعدد المحدود من المرشحين للرئاسة (لأن العديد منهم منعوا من الترشح)، ونظام الصحة العامة أظهرت أن الأغلبية الضئيلة في أحسن الأحوال هي التي أعربت عن الثقة في النظام.

ويضاف إلى ذلك أن 68 في المئة من المجيبين على الاستطلاع قالوا إن أهداف الاحتجاجات السابقة كانت مطالبة المسؤولين بإيلاء اهتمام أكبر لمشاكل الشعب.

وبينما كان الإيرانيون يخبرون الولايات المتحدة بأن جهودها لتوليد الضغط على القادة الإيرانيين لتخفيف سياساتهم النووية والإقليمية من خلال فرض عقوبات قاسية قد أتت بنتائج عكسية في الوقت الراهن، كانوا يدعمون موقفا تفاوضيا أكثر صرامة من قبل حكومة رئيسي.

ويمكن أن يكون ذلك سيفا ذا حدين لرئيسي في نهاية المطاف. فعليه أن يثبت أنه يمكن أن يكون قاسيا على الولايات المتحدة وأن يحسّن في الوقت نفسه حياة الإيرانيين العاديين. وقد يكون لعدم القيام بذلك حسب كلمات خاجهبور "عواقب لا يمكن التنبؤ بها".

هل حان الوقت لتغيير السياسات الإقليمية في الشرق الأوسط

بيروت – سلّطت شحنات الوقود الإيراني التي وصلت إلى لبنان في ظل الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي يعاني منها البلد الضوء على دور إيران وذراعها حزب الله في لبنان بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

ففي سبتمبر الماضي رست ناقلة تحمل وقودا إيرانيا في ميناء سوري حيث تم تحميل الوقود في شاحنات عبرت بعد ذلك الحدود إلى داخل لبنان. وتم شحن الوقود بوساطة حزب الله المدعوم من إيران للمساعدة في تخفيف أزمة الطاقة في لبنان والتي نجمت عن الأزمة الاقتصادية الراهنة في البلاد.

ولم تدل الحكومة اللبنانية التي تم تشكيلها مؤخرا بأيّ تعليق على الشحنة، بينما أشاد حزب الله بوصول الوقود واعتبره "نصرا" حيث "كسر الحصار الأميركي" على لبنان. وعلى الرغم من أن شحنة الوقود شكلت انتهاكا للعقوبات الأميركية على التجارة مع إيران، فإن الولايات المتحدة تجاهلت السيناريو تماما.

وتقول المحلّلة اللبنانية لينا الخطيب إنّ هذه الحادثة تؤكد الحاجة إلى تغيير سياسات المجتمع الدولي في التعامل مع المنطقة ككل في ضوء تداخل العلاقات بين دولها وتأثيرها على بعضها البعض.

وتابعت أنه على الرغم من أن دعاية حزب الله لوصول الوقود الإيراني بالغت في تأثيره المحتمل على نقص الوقود في لبنان، فإن هذه الواقعة تعتبر مهمة بسبب ما تكشف عنه في الصراع الإقليمي.ويعني القبول الضمني للحكومة اللبنانية بشحنة الوقود قبولها بأن الحدود بين سوريا ولبنان مخترقة. كما يشير غياب الإدانة من الولايات المتحدة إلى أن لبنان أحد مكونات النظام الإيكولوجي الإيراني في الشرق الأوسط – والذي يعد النزاع السوري مكونا مهما آخر فيه – وليس لاعبا مستقلا. وتحتاج الزاويتان إطارا لسياسة جديدة لفهم ديناميكيات الصراع في المنطقة ومعالجته، والذي يتجاوز الأساليب التي تركز على دولة محددة.

مازوت إيراني على حرب طائفية تتقد

وتابعت الخطيب أن الحكومات الغربية ومن بينها الولايات المتحدة وبريطانيا ساعدت طوال سنوات كثيرة في توفير البنية التحتية الأمنية على الحدود السورية – اللبنانية. فقد قامت بريطانيا بتمويل إقامة أبراج مراقبة على الجانب اللبناني من الحدود لوقف تدفق المسلحين من سوريا إلى لبنان، والسيطرة على عمليات التهريب بين البلدين، والتي تتم في كلا الاتجاهين. وقد دخل الوقود الإيراني إلى لبنان عبر أحد المعابر العديدة غير الشرعية على طول الحدود.

وحذرت الخطيب من أن حقيقة أن الحكومة اللبنانية غضت الطرف عن ذلك تظهر أنه لا يوجد قدر من الدعم الفني للبنية التحتية من جانب المجتمع الدولي يمكن أن يوقف المعاملات غير المشروعة من هذا النوع عندما تكون السلطات نفسها متواطئة. كما أن هذا يعقّد التمييز بين الأنشطة المشروعة وغير المشروعة.

وقد كانت الشركة التي استخدمها حزب الله لتوزيع الوقود الإيراني في لبنان وهي شركة "الأمانة" على قائمة العقوبات الأميركية منذ عام 2020. ومع ذلك فإن العقوبات لم توقف "الأمانة" من العمل داخل لبنان أو من الاستمرار في القيام بمعاملات مالية مع كيانات في سوريا وإيران.

وهذا يظهر أنه في حين أن العقوبات نجحت بدرجة كبيرة في قطع العلاقات المالية بين الشركات الخاضعة للعقوبات والجهات الفاعلة التي تقوم بأعمال تجارية مع الغرب، إلا أنها لم توقف بشكل كامل النظام المالي غير المشروع الذي يربط دولا مثل لبنان وسوريا وإيران والعراق. ويلعب هذا النظام المالي دورا مهما في استمرار عمل الجهات الفاعلة المتورطة في الصراع في هذه الدول بالإضافة إلى علاقاتها مع بعضها بعضا.

واعتبرت لينا الخطيب وهي مديرة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمعهد الملكي للشؤون الدولية البريطاني تشاتام هاوس في تقرير نشره المعهد أن واقعة الوقود الإيراني تسلط الضوء على الشبكات الإقليمية والوطنية التي تعتمد عليها إيران وحزب الله، والتي لا تقتصر على الجهات الفاعلة غير الحكومية. فقد تم الإعلان عن وصول الوقود الإيراني قبل وصوله وكان بإمكان السلطات اللبنانية، على سبيل المثال، أن تقوم بنشر أفراد لمنع وصوله إلى لبنان أو تحاول محاسبة المتورطين في هذه الصفقة غير القانونية. لقد اختاروا عدم إظهار مدى سيطرة حزب الله على الدولة اللبنانية وأن الفساد في لبنان يتجاوز استغلال موارد الدولة، فهذا منهجي وغير مقتصر على عدد قليل من الشخصيات الفاسدة داخل مؤسسات الدولة.

هذا بدوره يسلّط الضوء على قصر نظر أيّ نهج لتحقيق الاستقرار أو الأمن في لبنان يركز على تقديم مساعدة فنية لمؤسسات الدولة ولا يأخذ في الاعتبار السياق الأوسع نطاقا للحاجة إلى الحكم الرشيد والإصلاح المؤسسي.

لينا الخطيب
المجتمع الدولي في حاجة إلى تغيير سياساته في التعامل مع المنطقة

وأضافت الخطيب أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة ربما تنظر إلى لبنان كجزء من مشهد صراع أكبر يشمل سوريا وإيران، فإن هذه الرؤية الأوسع لم تقترن بعد بسياسة قوية من جانب المجتمع للتصدي لديناميكيات الصراع في هذا المشهد. ولا تزال سياسات مواجهة الصراع مركزة على كل دول على حدة بدرجة كبيرة، مع استثناءات قليلة، مثل تلك السياسات التي تستهدف الجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية مثل تنظيم داعش.

وشدّدت على أن واقعة الوقود الإيراني تؤكد الحاجة إلى أن تأخذ سياسة التعامل مع الصراع في الاعتبار أيضا الطبيعة العابرة للحدود لأنظمة الصراع في كل دولة، وقصور المساعدات الفنية، وأنّ تصنيف الأنشطة على أنها مشروعة أو غير مشروعة لا ينجح دائما ويمكن أن يخلق نقاطا عمياء. وبإيجاز شديد، يعتبر وصول الوقود الإيراني إلى لبنان حالة تهريب تمت بموافقة الدولة.